

علاقة الطموح الإجتماعي اللامتناهي للأفراد بتفاصيل تزوير العملات النقدية، دراسة تحليلية.

The relationship of the endless social ambition of individuals with the details of counterfeiting currencies, an analytical study

بن رامي مصطفى،

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش (الجزائر)، moustafa.benrami@univ-bba.dz

تاريخ الإستلام: 2023 / 01 / 31 تاريخ القبول: 2023 / 03 / 26 تاريخ النشر: 2023 / 04 / 30

ملخص:

إن طموح بعض الأفراد اللامتناهي إلى إحداث القطيعة ما بين المرحلة التي هم فيها والمرحلة التي يريدونها وصوبهم إلى المكانة الاجتماعية المرموقة يجعلنا، نتساءل عن أسباب انتشار أفة التزوير لا سيما تزوير النقود التي تهدد القيم الأساسية للمجتمعات وإضعاف الثقة في مؤسسات الدولة وسلطاتها، كما أن خطرها ينعكس على الإقتصاد الوطني، فحركة رؤوس الأموال وتداولها من خلال ذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بتنظيمات إجرامية معقدة ذات انتشار عالمي يغذيه كل أنواع الجرائم، وهذه الجماعة المنظمة يكون لكل منهم تقاسم أدوارها بدءا من عمليات إنشاء أو تصنيع الأدوات المستعملة للتزوير إلى المواد الداخلة مرورا بترويجها وطرحها في الأسواق.

الكلمات المفتاحية: التغير الإجتماعي، الطموح الإجتماعي، تزوير العملات، تقليد العملات، التكيف الاجتماعي.

Abstract

The endless aspiration of some individuals to bring about a rift between the stage they are in and the stage they want and lead them to a prestigious social position makes us wonder about the reasons for the spread of the scourge of counterfeiting, especially the counterfeiting of money that threatens the basic values of societies and weakens confidence in state institutions and its authorities, and its danger is reflected On the national economy, the movement of capital and its circulation through it is closely linked to structured and complex criminal organizations with a global spread fueled by all kinds of crimes, and this organized group has each of them sharing their roles starting from the operations of creating or manufacturing the tools used for counterfeiting to the materials entering through their promotion and offering in markets.

Keywords: social change, social ambition, currency counterfeiting, currency imitation, social adaptation.

1. مقدمة

في موضوع مقالنا تطرقنا إلى طموح هؤلاء الأفراد الذي نعتقد أنه لن يتحقق إلى بالدخول في تفاصيل جريمة تزوير النقود التي أصبحت من مواضيع الساعة وأصبحت من الجرائم التي تعتبر بمثابة هاجس يهدد البناء الاجتماعي ككل لما له من آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية بكل أبعادها لذلك تخص التشريعات الحديثة بحماية هذه النقود من كافة أوجه العدوان بأي صيغة كانت في قوانينها الجزائية وصولاً إلى تطبيق مبدأ العينية على مرتكبها بهدف حماية الأفراد الذين تحصلوا على هذه الأموال بكد وجهد من أن تضيع سدى.

ماهي مشروعية هذا الطموح، وما مدى انخراط أفراد في تفاصيل جريمة تزوير العملات النقدية ؟

ولهذا الغرض وعلى إثر هذه الإشكالية أثّرنا تساؤلات فرعية إنكبت هذه الدراسة للإجابة عنها.

1 - ما علاقة الإغراءات المادية و التنافس الاجتماعي بين الأفراد بالانخراط في هذا المشروع؟

2 -كيف يؤثر الطموح اللامتنتاهي في انخراط الأفراد في شبكات تزوير العملات النقدية؟

. أهمية الدراسة:

- بناء شبكة تحليلية تسمح بوضع المحددات الأساسية للظاهرة.
- الكشف عن الظروف الداخلية والخارجية لموضوع الدراسة والتي تسمح بتحديد الفضاء العلمي القادر على الإحاطة بها.
- التمكن من صياغة مجالات متعددة العوامل لفهم الصياغ الاجتماعي للظاهرة.
- تمكين فرق البحث الجامعية من التعامل مع مادة علمية تحليلية متخصصة.
- توفير دراسة تطبيقية تحليلية قد تفيد المصالح الأمنية في اكتساب طريقة متكاملة للإحاطة بالظاهرة.

. أهداف الدراسة:

- تشرح المعطيات والمعلومات المتداولة إعلامياً ودراسياً وتقديرها بالتقنيات الوسائل العلمية.
- إرتياد فضاء علمي جديد من أجل المساهمة في تكريس تقاليد دراسية تنتقل في البحث العلمي من الاهتمام إلى التحليل.
- محاولة الوصول إلى معرفة خطر الظاهرة على الاقتصاد الوطني مقارنة بما يجري في بعض المجتمعات.

أولاً: لامشروعية الطموح وتزوير العملات، مفاهيم ومصطلحات

في هذا الإطار نحاول توضيح أهم المصطلحات ذات الصلة بمتغير الطموح اللامتنتاهي بصفة عامة وما ينتج عنه من جرائم متعلقة بتزوير العملات بصفة خاصة، باعتبارها أنها لم تعد مجرد جريمة عادية نظراً لكونها أصبحت بحكم انتشارها، مرتبطة بالنشاطات الإجرامية المنظمة والعابرة للحدود.

1. المفهوم الإجرائي للتكيف:

عندما يكون الفرد متوافقا مع نفسه أو غير متوافق فهذا ما سينعكس على توافقه الاجتماعي والعكس صحيح وبالتالي تتحدد نوعية التكيف والتعامل لديه سواء بالإيجاب أو السلب، والتكيف أو التوافق النفسي هو البناء المتناسك والموحد والسليم لشخصية الفرد وتقبله لذاته وتقبل الأفراد الآخرين له وشعوره بالرضا والارتياح النفسي والاجتماعي.

2. التقليد:

ويقصد به صنع نقود أو سندات قرض عام أو قسائم أرباح السندات شبيهة بالنقود أو سندات قرض عام أو قسائم أرباح السندات القانونية. وبذلك يقوم التقليد أساسا على عنصري الاصطناع والتشابه (بوسقية، 2006، صفحة 311)، وهذا ما أكدته المحكمة العليا في قرارها الصادر في 24 جوان 2003، حيث عرفت تقليد الأوراق النقدية بأنه: "اصطناع شيء من العدم وجعله متشابهًا مع شيء أصلي" (عبد الله، 2003، صفحة 419) ولا يشترط في التقليد أن يكون متقنا بحيث ينخدع به المحترفون، بل يكفي أن يكون بين العملة الصحيحة والعملة المقلدة شبه، ويرجع تقدير ذلك لمحكمة الموضوع. كما لا يتم الوسيلة المستعملة فسواء كانت آلة عصرية في غاية الإتقان أو مجرد قالب يدوي عادي، فالمهم هو إعطاء النقود أو السندات مظهرًا كافيًا يسمح بتداولها.

3. التزوير:

يراد بالتزوير تغيير الحقيقة في نقود أو سندات قرض عام أو قسائم أرباح سندات كانت صحيحة في الأصل، أما اصطناع نقود أو سندات أو قسائم أرباح سندات مقلدة فهذا الفعل يعد تقليداً. لقد عرفت المحكمة العليا في قرارها الصادر في 24 جوان 2003، سالف الذكر، تزوير النقود بأنه "تغيير للحقيقة في شيء موجود أصلاً إما بإضافة بيان أو حذفه أو محوه".

لم يحصر القانون طرق التزوير ومن قبيل التزوير في الأوراق النقدية أن يغير الفاعل في الرسم المنقوش أو في الأرقام بطريقة من طرق التزوير المادي الواردة في القانون بالنسبة لتزوير المحررات أو غيرها من الطرق، من قبيل التزوير في النقود المعدنية، إحداث تغيير في جوهر النقد أي المادة التي تصنع منها أو وزنه ببرد القطع أو باستعمال حامض.

4. التزييف:

يقصد بالتزييف إنقاص شيء من معدن أو ورق النقود أو السندات أو طلائها بطلاء يجعلها شبيهة بنقود أو سندات أخرى أكثر منها قيمة. والتزييف لا يكون إلا في نقود أو سندات أو قسائم أرباح سندات صحيحة في الأصل، ويقع إما بالانتقاص أو بالتمويه.

يحصل الانتقاص في العملة المعدنية، على سبيل المثال، بأن يؤخذ جزء من المعدن بواسطة مبرد أو باستعمال مادة كيماوية أو بأية طريقة أخرى، وسواء ترك وزن العملة منقوصاً أو صب معدن آخر أقل قيمة للإبقاء على الوزن الأصلي. أما التميويه فيكون بطلاء العملة بطبقة رقيقة من معدن أكبر قيمة، أو باستعمال مادة كيماوية، أو بأية طريقة أخرى تعطي العملة لونا يجعلها شبيهة بمسكوكات أكبر قيمة.

تجدر الإشارة إلى أن المشرع خص تلوين النقود المعدنية بتجريم خاص حيث أخصها بالمادة 200 قانون العقوبات على تجريم وعقاب تلوين العملة المصنوعة من معدن، حيث جاء فيها:

" يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات كل من قام بتلوين النقود ذات السعر القانوني في أراضي الجمهورية أو في الخارج بغرض التضليل في نوع معدنها أو أصدر هذه النقود الملونة أو أدخلها إليها (عبد الله، دروس في شرح قانون العقوبات الجزائري، 1998، صفحة 298).

5. الترويج :

تنص المادة 198 من قانون العقوبات على أنه: " يعاقب بالسجن المؤبد كل من أسهم عن قصد وبأية وسيلة كانت في إصدار أو توزيع أو بيع أو إدخال النقود أو السندات أو الأذونات أو الأسهم المبينة في المادة 197 أعلاه، إلى الإقليم الوطني.

تكون العقوبة السجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة والغرامة من 1.000.000 الى 2.000.000 دج إذا كانت قيمة النقود أو السندات أو الأذونات أو الأسهم تقل عن 500.000.

تطبق أحكام المادة 60 مكرر على الجناية المنصوص عليها في هذه المادة."

هذا ويكون الإسهام في الجريمة بإحدى الطرق التالية: عن طريق القيام بالعمل المادي المجرم أو التحريض عليه أو الإشتراك فيه.

يقتضي الترويج إذن وقوع جريمة أولية تتمثل في التقليد أو التزوير أو التزييف، على النحو الذي سبق بيانه. يأخذ الترويج المجرم أربع صور: الإصدار والتوزيع والبيع والإدخال إلى إقليم الجمهورية.

1.5 الإصدار: ويقصد به طرح النقود أو سندات القرض العام المزورة في التداول، ويتم ذلك بخروجها من حيازة حاملها وانتقالها إلى غيره. وفي هذا الصدد قضى في فرنسا بأنه يرتكب جريمة إصدار نقود مزورة أو مقلدة الشخص الذي دفع لمطربة ورقة نقدية مزورة لترد له الصرف كما جرت العادة.

2.5 التوزيع : ويقصد به جعل النقود أو سندات القرض العام المزورة في متناول عدة أشخاص في أماكن متعددة.

3.5 البيع: ويقصد به التنازل بالمقابل عن النقود أو سندات القرض العام المزورة، أي تسويقها.

4.5 الإدخال إلى إقليم الجمهورية : ويقصد به جلب وإستيراد النقود أو سندات القرض العام المزورة عبر الحدود، سواء منها البرية أو الجوية أو البحرية، ومهما كانت الوسيلة المستعملة سواء كانت عن طريق طرد بريدي أو بواسطة حقيبة مسافر أو بإستعمال مركبة أو حيوان...

5.5 مسألتا إخراج النقود وسندات القرض العام المزورة من إقليم الجمهورية وحيازتها: بالرجوع إلى نص المادة 198 ق ع التي تنص وتعاقب على ترويج النقود وسندات القرض العام المزورة أو المقلدة أو المزيفة، نلاحظ أن المشرع لم ينص على صوري حيابة النقود وسندات القرض العام المزورة وإخراجها من إقليم الجمهورية .

أمام صمت المشرع يثور التساؤل حول ما إذا كانت الصورتان المذكورتان غير مجرمتين في الجزائر.

6. التكيف للإجتماعي:

هو عملية تغير في السلوك الفردي لينسجم مع غيره وذلك بإتباع التقاليد والخضوع للالتزامات الاجتماعية، أما إذا كان الفرد يعاني من مشاكل خلقية أو يعاني صراعا نفسيا فإن هذا يقتضي معالجة، بأن يغير من عاداته واتجاهاته ليوافق الجماعة التي يعيش فيها ، وهو بذلك عملية دينامية ذلك أن المجتمع دائم التغير

وتعود إليه حاجة عدم التوازن، ولهذا الفرد بحاجة إلى أن يكيف سلوكه مع المجتمع باستمرار كونه ضروري لاستقرار الحياة واستمرارها. (أحمد رشوان، 1998، صفحة 113)

1.6 التكيف الاجتماعي:

هو عملية ذات حدين تدور بين الإنسان والبيئة، فالإنسان هو الذي يتكيف مع البيئة باعتباره لا يستطيع التخلي عنها فالمحيط نفسه يسعى لتحقيق حاجات الأفراد فهو يمثل نوعا من التكيف بين الإنسان والبيئة .

2.6 التكيف النفسي:

هو التكيف الذي يلجأ إليه الفرد، إذا ما اختل توازنه النفسي لعدم إشباع حاجاته أو عدم تحقيق أهدافه من أجل إعادة هذا التوازن الذي يتحقق بإشباع هذه الحاجات وتحقيق الأهداف، فعملية التكيف النفسي نجد أنها تتم وفق وجود دافع أو حاجة تدفع الفرد لهدف خاص لتحقيق رغبته، وبهذا فإن تكيف الفرد مع ذاته يؤدي إلى نجاح عملية التكيف لتنعكس بعد ذلك على بيئته الخارجية.

3.6 التكيف البيولوجي:

وهو تغير آلي يحدث داخل الجسم دون علم أو إرادة منه مثل :تغير لون الحياء بلون المكان الذي تعيش فيه ، وما يحدث عند استئصال إحدى الكليتين من تضخم الكلية الأخرى وازدياد نشاطها وازدياد إفراز الغدة اللعابية عند تناول الطعام.

4.6 التكيف المدرسي:

إن المدرسة مؤسسة اجتماعية ثانية بعد الأسرة لها متطلباتها ونظامها وقوانينها تستدعي من الطفل تحقيق التكيف ليس فقط في تحصيل قدر من المعلومات المدرسية وبالتالي النجاح في المجال الدراسي، إنما يتعدى إلى الاندماج في الوسط المدرسي وتكوين علاقة سليمة فيه .

ثانيا: خصائص جريمة تزوير النقود

تتميز جريمة تزوير النقود بخصائص معينة تجعل لها طابعا يميزها عن الكثير من الجرائم الأخرى، ويمكن إيجازها فيما يلي (هليل، 2005، صفحة 17):

1. جريمة التقدم الحضاري:

إن ظاهرة تحول الإجرام في العصر الحديث من إجرام عنف إلى إجرام احتيال مقتضاها أن يلجأ المجرم إلى الإستعانة بعقله أكثر من عضلاته في ارتكاب الجريمة، ولعل هذا يبدو أكثر تطورا وانتشارا مع تطور المدنية وانتشار العلوم والفنون ووسائل الطباعة الحديثة وتنوعها، فتزوير العملة نوع من الإجرام المادي الذي تتميز به المدينة عن الريف، بل الذي يتميز به الإجرام في الدولة الأكثر حضارة عنه في الدولة الأقل حضارة.

2. جريمة ذات طابع ذهني:

إذ يتطلب ارتكابها تجنيد مختلف العلوم والمعارف الفنية والصناعية، فهي تستلزم تخصص وفن المصور والطابع والرسام والحفار والسباك وغير هؤلاء من ذوي المهارات الفنية، كما أنها تحتاج لعمليات ذهنية وذكاء ومهارة وخبرة بغير أن يشترط في مرتكبها القوة البدنية .

3. جريمة ذات طابع دولي مركب:

لعل من أهم ما يميز جرائم تزوير العملة عن غيرها من الجرائم الأخرى هو طابعها الدولي إذ أنها لها من جهة طبيعة الأفعال المكونة لها ومن زاوية طبيعة مساسها بمصالح أكثر من دولة ومن الخصائص العالمية، ما

يستوجب النظر إليها نظرة ذات أهمية خاصة في سبيل مكافحتها والعقاب عليها ومتابعة مرتكبيها، فترويج العملات المزورة غالبا ما يتم في بلد آخر أو دول أخرى غير البلاد المصدرة لها، أو دول أخرى غير التي تمت فيها جريمة التزوير حتى يبعد المجرمون الشبهة عن أنفسهم ويجعلهم في مأمن من إكتشاف أمرهم، كما أن ترويج العملات المزورة في بلدان أجنبية يسهل من خداع الناس بها لأنها (العملة) غريبة عنهم ويصعب عليهم التفرقة بين الصحيح منها وهذا عن طريق إستغلال المناسبات العامة والدولية .

4. انتشار سبل المواصلات وسرعتها:

إن انتشار سبل المواصلات وسرعتها بشكل ربط دول العالم بعضها ببعض إقتصاديا وماديا وإجتماعيا، كما أن عملة كل دولة أصبحت في العصر الحديث وسيلة مبادلة دولية، ولها أسعار محددة في أسواق العالم، بما يجعل الإعتداء عليها له تأثيره على أكثر من بلد وأكثر من سوق. إن الوظيفة الإقتصادية للنقود من حيث كونها وسيلة مبادلة تتعدى حدود الدولة نفسها ويتواصل تأثيرها خارج الحدود، لذلك فإن جميع الدول تسعى وفي سبيل المحافظة على صحة المبادلات وإستقرارها الى توفير الثقة في نقدها في الخارج، وجعله يتمتع بالتقدير الدولي ولذلك عقدت الندوات والإتفاقات الدولية لمكافحة جريمة تزوير العملة.

5. جريمة مساهمة:

حيث يستلزم ارتكابها مجموعة من الأفراد كما تمر عملية تنفيذها على عدة مراحل من إعداد الأجهزة والمواد اللازمة للتزوير ثم تجهيز العملات المزورة وأخيرا عملية ترويجها.

إذا كان التقليد ظاهرا للعيان بحيث يمكن لأي إكتشافه فإن فعل الجاني يكون شروعا خاب أثره لسبب لادخل لإراداته فيه وهو عدم إحكام التقليد، وهو الفعل المعاقب عليه طبقا لنص المادة 30 قانون العقوبات.

لا يعد تقليدا نشر صور أوراق نقدية مصرفية في إطار مقال مخصص أو نشرية مخصصة لعلم المسكوكات la numismatique على أساس إتيان الإصطناع ليكون الغرض منه التقليد وتمويه الناس بل الغرض علمي بحث من جهة ولانعدام القصد الجنائي من جهة أخرى.

ثانيا: الطموح الإجتماعي اللامتناهي للأفراد وانخراطهم في جريمة تزوير العملات

رامي، 2011، الصفحات 77-78

يرجع ذلك وبمجرد معرفة خصائص البيئة التي يمارسون فيها بعض الأفراد جرائم تزوير النقود يتأكد هنا من رد الفعل تجاه أفعالهم عندئذ يدخلون في تعلم الثقافة الإجرامية كون طموحهم الإجتماعي غير متناهي ويستجيبون لمبادئها وعندئذ يعرفون متى يعتدون وفي أي مكان، ويحددون التوقيت المناسب و يعرفون ما يتطلبه المشروع من عمق في التفكير، ومثلما ذهب إليه الباحث الراحل سعيد عيادي ب إن التفكير يتمثل هنا في وضع حدود آمنة وأسس صلبة لا تتفكك لمشروع إعادة البناء الحضاري مهمة دقيقة وحاسمة وقوية وذات آثار مستقبلية عميقة الخلفيات والإفرازات وسيكون الحرص على تحقيق الضمانة بوجود تآلف مستمر بين الشرطين الإنساني والمعرفي هو التحدي الأول والمطلوب الأساس، بحيث لا يمكن أن ينفرد بالتفكير بها شخص لوحده، كما لا يمكن للعرب وحدهم أو للأتراك وحدهم أو للإيرانيين وحدهم أو اي جنس آخر، أو الإنباء منفردين لتحمل أعباء هذا المشروع الكبير، فطبيعة هذه المهمة تلزم المؤسسة والهيئة والإدارة المخططة والقائمة بدور التدبير، أن تتميز بالإحاطة بالمستجد الذي توجبه المعرفة ذاتها، وضرورة السعي

للإستئثار بالتملك والاستيعاب الماهر لسيروية التغيير بما هو متاح في العالم المتقدم، اللازم أن تثرى جيداً بكثرة التنوع الثقافي والقومي في عالمنا الحالي كما يجب أن تتميز بقوة الإختراع والابتكار ومواكبة كثافة حركة الإبداع والإنتاج المعرفي العالمي. (عيادي، 2009، صفحة 83)

يضيف الراحل سعيد عيادي في هذا الخصوص بأنها مهمة جماعية تتجاوز استعدادات وتضحيات الفرد الواحد، لأنها بنسقتها المتسارع لا يمكن أن تستوعب جهد الفرد وفكره وقدرته وحيويته وعبقريته إن وجدت، والفرد هنا لا يمكنه أن يغير من الوضع شيئاً حتى ولو كان يرمز إليه بالحدق والمهارة وبالشخصية الكارزمية وملازمة الزمن بمتلازمة الرابط الفيزيائي الاجتماعي، وكذا تفرد بالحنكة والبراعة والذكاء في التخطيط والتدبير والبراعة في تقدير الأمور وتسيير الأوضاع ، وبالتالي فالنزعة الجماعية في التخطيط وبرمجة المراحل التنموية وتحديد محتوى وأهداف كل مرحلة ستسمح في نهاية المطاف بجمع وإحصاء ثم استغلال كل الطاقات بأقصى ما يتوفر من الإمكانيات والوسائل تفادياً لأي هدر في الطاقات أو أي استنزاف لقدرات الإنجاز (عيادي، 2009، صفحة 83)، وهي النزعة المعتمدة الآن في كل عملية تستهدف الفعل الاجرامي التي تتطلب معلومات مسبقة ومعلومات عن الحراك الاجتماعي في مكان الجريمة ومستوى توظيف الافراد و خبرتهم فيها، لذلك فكلما نجحوا في التوفيق بين الثقافة الاجرامية والسلوك الاجرامي كلما خطوا خطو الى الامام في مجال الجريمة المنظمة، وحينها تساعدهم هذه الخطوات الاجرامية على تحقيق مشاعرهم، وينمو لديهم رأس المال ويتوسع وتتوسع معه الثقافة الاجرامية فيجدون انفسهم مضطرين اضطراراً لارتكاب جرائم النقود، فالمرحلة التي بلغوها تفرض عليهم ذلك، ولأن المدى قد توسع ولأن العلاقات قد امتدت ولأن الوسائل قد تعددت وتطورت في ذلك، لا مفر من القيام بهذا الجرم الخطير وذلك تلبية للمتطلبات و الحاجات ،حيث لا يمكن للانسان ان ينطبع بمعارف شخصية محددة مالم يحصل سعي متجانس بين حاجاته والاهداف التي يريد تحقيقها والتي يقتضيها السلوك الاجرامي في هذه المرحلة ، ولهذا لا يجب ان نفهم هذا السلوك او الاقدام على فعل لا يعرفون عواقبه بل تجدهم اكثر احترازا ووقاية مما يحيط بهم ، ذلك أن علماء الاجتماع يتفقون انه كلما ارتفع الحس الاجتماعي عند المجرم كلما نعى عنده مستوى الحيلة و الحذر.

1. الطموح الاجتماعي:

إن الطموح الاجتماعي هو علامة مؤشرة على وجود تنظيم اجتماعي للعلاقات ، يجعل من الطبيعي أن يميل الأفراد الى تبني مشروع اجتماعي و تبني هذا المشروع الاجتماعي ليس رغبة عابرة يمكن للأفراد الخوض فيها والتخلي عن هذا الخوف في أي لحظة ، إنما الواقع يقتضي أمراً آخر فمادام أن المجتمع يقوم على تنظيم يحترم تراتب الفئات أو تراتب الطبقات فذلك يعني بالضرورة إتجاه كل فرد وكل جماعة للإنتظام في الفئة الاجتماعية، والفئات الاجتماعية هي فئات تحض بالضرورة لتراكم الخبرات، وهذا يعني أن ما يبذله الفرد و ما يسعى إلى إقامته من علاقات إنما هو بالضرورة جزء من هذا الإنتظام وأكثر من ذلك ، فلكي لا يشعر الفرد بالتمهيش والإغتراب فإنه يعمل على إمتلاك الطموح الاجتماعي وهذا الطموح لن يستقيم أمره مالم تكن لدى الفرد المهارات الكافية لبناء هذا الطموح بإستخدام مجموع خبراته السابقة، لأن إنعدام هذا يؤدي به الى فقدان ارتباطه بالمشروع الاجتماعي وعلى هذا يتضح لنا الإرتباط القائم بين الطموح و المشروع الاجتماعي، فبالإضافة الى توظيف الفرد لخبراته الذاتية يستعمل كذلك الرصيد الاجتماعي للفئة التي ينتمي إليها إذ لا يكفيه التوفر على الطموح الاجتماعي ، لأن الطموح في نهاية المسار استعداد نفسي و توظيف لما يمكن توظيفه

من طاقات و علاقات فردية فعليه مقابل ذلك لأن يكتسب الشرعية الاجتماعية بأن يكون منتظما في فئة اجتماعية يخدمها وتخدمه ، وبإملاك علاقات قوية بالمحيط الإنساني الذي يعيش فيه .

لا ننسى في هذا السياق أن الطموح الاجتماعي مرتبط بالناحية التقنية إذ حاولنا فهمه من زاوية المشروع الاجتماعي بين المداخل الاجتماعية والمخارج الاجتماعية ، بمعنى آخر يجب أن نحدد أسباب تشكل صورة الطموح في ذهنه وعلاقة هذه الأسباب بالنتائج التي يريد الوصول إليها ، وقد درس ذلك إميل دوركايم في كتابه "الأشكال الأولية من الحياة الدينية" مشيرا إلى أن الفرد لا يمكنه امتلاك طموح اجتماعي ما لم يكن يعرف معرفة جيدة الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع الذي ينتمي إليه ، ذلك أن الطموح يمكن تفعيله إذا ارتفع مستواه إلى صورة مشروع وحينما يكون كذلك يعني أن الفرد اكتسب وعيا بذاته.

فالتفاعل بمكونات الفضاء الاجتماعي يساهم له في نهاية المطاف بأن يعرف الإطار العام الذي تقوم به مؤسسات المجتمع بوظائفها ليحدد هو لاحقا مستويات التدخل الممكنة التي تتيح له التعامل مع هذه المؤسسات دونما شعور منه بالخيبة أو الفشل أو الضياع في فضاء من القوانين والإجراءات التي يجهلها ، و هكذا يتبين لنا بوضوح أن الفرد يتفاعل بمؤسسات المجتمع لكون أن هذا التفاعل هو قوة دافعة نتيجة توفره بالخبرة والمهارة على هويته الاجتماعية ومهنية تحدد لمساعي أهدافا وأغراضا واتجاهات ، وتعطيه الفرصة للمراجعة والمطالعة واختيار أنسب الوسائل والأدوات التي تسمح له في كل الأحوال من إعطاء مغزى ودلالة لطموحه الاجتماعي ، ذلك أنه كلما إمتلك العلاقة العضوية بين دلالات الطموح ومقتضى المشروع كلما كان ذلك بابا مفتوحا أمامه كي يكتسب هوية المهنية وتوفر له كل الشروط والظروف التي ترفع مستوى الطموح من درجة التفكير إلى درجة الممارسة اليومية التي تحوله تدريجيا إلى صورة إيجابية للفئة التي ينتمي إليها وتجعله كذلك يثمن مجهوداته من خلال السمعة والهيبة التي تتوفر عليها هذه الفئة ، وهكذا بالتراكم والتواصل بين مختلف الخبرات المكتسبة ليجعل من مشروعه مشروعاً لفئته الاجتماعية ، فيتجاوز الضغوطات النفسية والاجتماعية ويتواصل بنجاح وتكامل بالربط بين مهارته وقدراته على التكيف مع المعطى الاجتماعي العام لمجتمعه.

هذا بطبيعة الحال يقتضي من الناحية التقنية توفر الفرد على مجموعة محددة من الإمكانيات التقنية والثقافية ، ذلك أن تبني مشروع الطموح الاجتماعي يتطلب من الناحية الثقافية وجود ميولات ثقافية تعليمية تجعله يسعى ليرفع من مستوى التكوين وإتقان اللغات وتطبيق التقنيات والإحاط بأساليب التواصل ومعرفته بتحديد مواقفه داخل المجتمع فهو بلا شك يعلم بأن المجتمع وفي نهاية المطاف هو مجتمع معرفي يلزم الأفراد اجتماعيا التوفر دون توقف على عوامل جديدة تضاف طبيعيا إلى ما لديهم من خبرات سابقة حتى يتمكنوا بإبداعاتهم من التكيف مع التغيرات والتحولات الحاصلة في المجتمع وبخاصة إذا كان لها إقتضاء تعليمي وتقني ، ما يعني في الواقع أنه يجب أن يمتلك القدرة على التعلم في بناء مهارات تقنية ستتحول بالتقادم إلى خبرة فردية وجماعية وكلما كان الانتقال بالخبرة من الإطار الفردي إلى الإطار الجماعي صحيحا وسليما كلما كشف لنا ذلك عن وجود نوعية وإصطفاء قوين للمشروع الاجتماعي وهذا يرينا الفارق الموجود بين الطموح الناجح والطموح غير الناجح ، و حينما يفشل الطموح فإن ذلك يعني أن إغترابا قد يعانیه الفرد قد يؤدي به إلى الإنسحاب من فئته الاجتماعية أو تعرضه تهميش داخلها فالطموح على هذا الأساس هو وثيقة إنتماء وإندماج مع الفئة الاجتماعية والتي تتملك هبة أكثر وتأثيرا أوسع وكلما توسعت دائرة فشل الطموح أدى ذلك بشعور قيادات الفئة الاجتماعية بوجود خلل ما تسعى لتغييره أو تجديده .

2. حدود التماس بين الإغراءات المادية وعدم التأقلم في الحياة المعاصرة :

تقوم الحياة المدنية على الخصوص بإعتماد معايير ومقاييس مادية وهذا لما لها من علاقة مباشرة بتحديد تقسيم الفضائي والجغرافي للأفراد حسب الفئة الاجتماعية ، لذا يجد الفرد نفسه في الكثير من الحالات محروما من الإمتيازات المادية ويسعى على أساسها لتوفير بعضها على الأقل فتجده ضمن طموحه الاجتماعي يعمل بطريقة سوية وحثيثة على توفير الشروط المادية وتحقيقها وفق ما هو سائد في المجتمع بين مختلف الأفراد والفئات فيجد نفسه مضطرا للسعي من أجل توفير هذه الشروط والظروف ، وكلما وفرها كلما وجد نفسه في حاجة ماسة لتلبية معطيات المزيد من الإغراءات المادية يميل سلوكه وفكره الاجتماعي الى البحث عن البدائل ومن هنا نلاحظ الغالبية من الأفراد تسعى بدرجة أساسية نحو التكيف مع ظروف هذه الإغراءات وتحقيقها بالطرق الممكنة ، فالنجاح في ذلك يضمن للفرد إمكانية الاندماج الاجتماعي وتحقيق الهوية المهنية ، وتؤثر هذه الإغراءات المادية تأثيرا كبيرا في مستوى وكيفية تحديد مكونات طموحه الاجتماعي ، ولذلك نلاحظ هنا أن الفشل في الطموح هو في نهاية المطاف عجز عن التعامل مع مضامين الإغراءات المادية وحسن التعامل معها يعني في نهاية المطاف القدرة على التكيف مع ضغوطات هذه الإغراءات على شرط أن لا يكون فشل أي طموح نتيجة مباشرة للضغط الناجم عن عدم القدرة على التكيف مع الإغراءات المادية كثيرا ما نجد الأفراد يستجيبون بسهولة كبيرة للإغراءات المادية فيتجهون مباشرة للبحث البدائل من خلال السعي لتطوير معارفهم أو العمل من أجل امتلاك القدرة على استعمال بعض التقنيات أو في الاتجاه نحو تعيين ما يمتلكون من قدرات ومهارات تكون بالنسبة اليهم مادة حركية لتحقيق مستوى عال من التفاعل في تواصله الاجتماعي مع الفئات والجماعات والهيئات التي يسعى من خلالها تمكينه من الإستجابة للإغراءات المادية وتمكنه من خلال ذلك من إكتساب شرعية اجتماعية على نجاح طموحه وعلى كون مشروعه الاجتماعي قد فتح له بابا من أبواب الإرتقاء في الفئة الاجتماعية أولا ثم في التكيف مع إطار الوظائف التي تسير بها المؤسسات الرسمية في المجتمع ويسعى لكي يحقق ذلك في ظروف طبيعية، ذلك أن الإتجاه العام لمثل هذا الإرتقاء يجب أن يسير بالضرورة خارج إطار الصراع الاجتماعي، فالطموح يقتضي منه أن لا يسعى تحقيقه من باب إصطفاء مشروعه على حساب المشاريع الأخرى، وإنما العمل بدرجة أساسية على جعل مساعيه في ذلك تحترم شروط التعامل مع الإغراءات المادية والإجتهد من أجل تحريل هويته المهنية الى طاقة طبيعية وسلمية لا تقصي الآخرين ولا تستبعدهم كما لا تفرض نفسها كإتجاه واحد يفرض نفسه بإعتباره البديل الاجتماعي الوحيد وبأنه بصمة الهوية الاجتماعية التي يسعى لاكتسابها وتكريسها، لكن المشكل أن نماذج عديدة من الطموح الاجتماعي تحولت بفعل عدم توفر معطيات المشروع الى صراع اجتماعي مفتوح ، وقد شاهدنا في أحداث الضاحي الباريسية سنة 2009 مشاكل الاندماج والانتظام التي أثرت سلبيا في سيورة تكريس الطموح الاجتماعي للشباب الفرنسي والمهاجر ، وأينا نفس المشكلة بالنسبة للشباب الجامعي في تونس والذي لم يجد في نهاية المطاف في مؤسساته الرسمية ما يوفر له إطار وظيفي يتحقق من خلاله طموحهم الاجتماعي، والمشكلة الحقيقية التي يواجهها الكثير هي أن فقدان أو فشل الطموح يؤدي الى فقدان الهوية، وهذا ما يفسر الكثير من نظريات المخالطة الفارقة التي تعتبر أن فقدان الهوية الاجتماعية يؤدي بالضرورة إلى الإنتماء إلى جماعات منحرفة ومجرمة وتبني قيمها السلوكية كتعويض نفسي لما أحسوا به من فقدان لهويتهم الاجتماعية ويبقى على المؤسسات الرسمية في هذا الإطار العمل باستمرار على إيجاد بدائل تعويضية كثيرة لهؤلاء الشباب في حال فشل أو تعذر تحقيق طموحهم الاجتماعي، فالمرافقة تعد ضرورة لأنها توفر إطار تنظيميا وسلوكيا يحول دون تأثير الجماعات المنحرفة في مثل هؤلاء الأفراد الذين يعانون من تابعات الفشل .

الفئة الاجتماعية لا يمكنها في كل الحالات أن تكون وأن تبقى الإطار الذي يحيي الفرد ويضمن له نجاحا مستمرا فهي تقبل على الفرد إن كان هذا الفرد يحقق لها هويتها الفئوية وتتخلى عنه إذا غنتى ذلك ويبقى

وحده مستوى وعي الأفراد الحل الأمثل لمثل حالات الاضطراب والخلل التي يواجهها الفرد في مساعيه الاجتماعية ولهذا فإن ضبط البعد الزمني لأي جهد يبذل من قبل الفرد أن يكون له ثقل في العلاقات الاجتماعية يقلل الى أبعد درجة من قيمة الفرد في تكيفه مع محيطه الاجتماعي ومع ما تفرضه التطورات المتواصلة من تكيف والتزام ويسعى الفرد في كل ذلك أن يكون مالكا لزام المبادرة وعارفا بمضامين واتجاهات العلاقات الاجتماعية التي يفضلها تتوزع الأدوار والمكانات وبانتظامها يجد الفرد طريقه وأساليبه في التكون وفق معطيات الحالة الاجتماعية وبما يسمح له كذلك بالتكيف مع معطيات التحول الطبيعي الذي يشهده كل مجتمع ، وتبقى مكونات التنشئة من أفضل الوسائل التي يمكن أن تساعد على مواجهة مشكلات الاندماج والتكيف.

3. بين الإغراء المادي والبحث عن مخارج اجتماعية لوضعية المزورين:

يمكن القول بأنه لا يتحدد الإغراء المادي للمزورين للبحث فقط للخروج من وضعية الطبقة الاجتماعية وحسب، إن إقبال هؤلاء الأفراد على جريمة تزوير النقود من خلال هذه الخصوصية لا يقتصر فقط على الإغراء نحو الكسب المالي بل هناك الميل نحو إغراء الإمتلاك العقاري والميل نحو إغراء مادي للإرتقاء الفئوي فهم دوما يبحثون عن الخروج من الفئة الاجتماعية والانتقال من وضعية الى أخرى بأكثر إتساع، وتبين لنا من هذا الجدول بأن الأفراد المقبلين على جريمة تزوير النقود هم أفراد غير متكيفين مع معايير المجتمع الكبير ، وذلك يعود الى التناشز بين الثقافة الفرعية التي ينتمون اليها وبين واقع حياتهم، أي أن الجو والبيئة التي ينتمون اليها ليست من صنع المجتمع الكبير كذلك الرغبة في التوسع باستخدام آليات غير طبيعية وباستعمال أساليب ملتوية تساعد هؤلاء الأفراد على تزوير النقود لتحقيق غاياتهم وأهدافهم، ومن ثم الإقتراب من الفضائل التي تساعد على استخدام الآخرين لتحقيق أهدافهم ، حيث نلاحظ أن أغلب المجرمين هم من الطبقة الغنية وطبقة رجال الأعمال ويتقمصون ملامح شخصية هادئة ومتزنة ويبدون من خلالها أمام غيرهم على أنهم أعرف الناس بأخطار الجريمة فتجدهم في أوساط الناس ينددون ويحذرون بلغة تجعل من الجميع ينظرون إليهم على أنهم الطرف الذي تعطى له كل الأسرار عن طبيعة الجريمة والمجرمين في المحيط الذي ينشطون فيه ، وبذلك يتمكنون من تغليب الناس والحصول على كل المعطيات لكي يتخذوا احتياطاتهم ويكونون بمأمن من كل شك وإتهام، وذلك الى أنهم يصلون الى الإحاطة علما بأكثر الذين يشكلون خطرا عليهم في هذا المحيط ، فيعمدون بناء على ذلك الى بناء خططهم الإجرامية بإحتياط كبير وهذا ما يفسر الصعوبات الكبيرة في فهم الجريمة في المدن الكبيرة والتصدي لها.

4. وقفة مع نمطية الحياة المعاصرة وتأثيراتها في بروز سلوكيات إجرامية نحو تزوير النقود:

إن أسباب وعوامل غلبة النزعة الفردية على نزعة التضامن الاجتماعي في جريمة تزوير العملات هو ميل الأفراد على تطبيق مجال علاقاتهم الاجتماعية والتكيف مع معطيات المحيط الاجتماعي يقومون فور التفكير في تدبير جرائمهم ، وتجد هؤلاء الافراد يميلون الى عدم تبادل المعلومات اخذا وعطاء مع الآخرين، وشيوع نزعة الانانية والرغبة في تحقيق الذات على حساب الآخرين ، ينعكس عنه شعور بضعف الضمير الجمعي

للجماعة و بروز بعض الجماعات الفردية بسلوكات مناقضة لسلم القيم الرسمي و الاعتداد نهائيا للقيم الروحية و قداسة القيم الاجتماعية يرافقه ضعف او انهيار المرافقة الابوية و من ثم تحول الثقافة الاجرامية تدريجيا الى ثقافة فارضة نفسها كإطار غير رسمي و تحول نزاعات الاحتجاج و التوتر الاجتماعي الى فضاء يسمح باكتساب هوية اجتماعية تمردية، كذلك يمكن إرجاعها إلى عدم فهم حاجات الانسان في المجتمع المعاصر، و التي يفرضها عامل التطور و التغير الاجتماعي السريع فالانسان لا يمكن ان يسلك سلوك خارج دائرة التطور و التغير، ففي الماضي البعيد كانت الاسرة تقوم بالعديد من الوظائف الاجتماعية و كانت متطلبات الحياة الاجتماعي جد بسيطة اما اليوم فهناك تنوع في الحاجات و في ضروريات الحياة و عليه فمجال الحياة و عليه فمجال الحياة الاجتماعي جد واسع و مرن ، هذا من جهة و من جهة اخرى الضعف الملاحظ في العلاقات العضوية بين الافراد نتيجة كثافة التضرر في المدن و تفكك او غياب ثقافة التعايش بين الناس في المدن و من ثم عدم قدرة القانون على تغطية المشاكل الاجتماعية المعاصرة.

كما يمكن القول بأن تحليلنا لعدم تأثر بعض الأفراد بنمط الحياة المعاصرة في تبني بعض الاشخاص سلوكات عدوانية راجع الى افراتات الاجتماعية المعاصرة لا تولد بالضرورة سلوكات عدوانية و ان المشاكل الاجتماعية الاجتماعية المعاصرة لها ظرف اجتماعي، بينما السلوكات العدوانية هي انعكاسات ضيقة على مستوى بعض الافراد . و من ثم فهي سلوكات طارئة و مؤقتة و ضيقة التأثير و التأثير و ان الفضاء الاجتماعي المعاصر يولد حالات من عدم التكيف و ليس هو السبب المباشر في السلوكات العدوانية لان العجز عن التواصل مع سكان المجمعات الحضرية يسببه الضغط المديني و تزداد شدتها كلما ارتفع فتحصل حالة اغتراب معقدة لهذه الفئات الاجتماعية لذلك يتطلب كسب المزيد من الاموال و انفاق الكثير منها لان حياة المدن تسير وفق نمط استهلاكي عالي الدرجة ايضا الظروف الاجتماعية المعاصرة لها علاقة بضرورة النظام الاجتماعي بينما السلوكات العدوانية هي حالة مرضية عند بعض الافراد.

5. الخصائص السوسيوثقافية وعلاقتها بجريمة تزوير العملات النقدية:

أما من حيث الخصائص السوسيوثقافية وعلاقتها بإقبال الأفراد على ارتكاب هذه الجريمة فقد وجدنا في المعطيات الميدانية ما يؤكد ذلك فأغلب المتورطين في هذه الجريمة يسكنون ضواحي المدن و يحتكون بالواقع الاجتماعي للحياة الاجتماعية للمدن و يتفاعلون مع واقعها المادي فيجدون أنفسهم متعثرين على التكيف و تحقيق التأقلم من حيث ما يكتسبون و ما يتوفرون عليه من ثقافة اجتماعية و إنتماء فئوي اجتماعي و مستوى حياتي مديني ضعيف و من محدودية الأفق الاجتماعي و من عدم القدرة على التعاطي مع تكنولوجيا التعاملات المدينية و كذا محدودية مستوياتهم التعليمية لذلك فهم يجدون في هذه الخصائص السوسيوثقافية تأبيدا لهم في وضعهم الاجتماعي ، لذلك فهم يسعون للإنقلاب عليها و الخروج من دائرتها بمثل هذه التصرفات الإجرامية.

من خلال إطلاعنا على بعض الملفات المتعلقة بالعصابات الإجرامية التي قامت بجرائم تزوير النقود فإننا نرى بأن المصالح الأمنية إعتمدت أسلوبا للتدخل متعدد المكونات في تعاملها الإحترافي و التقني في مكافحة جريمة تزوير النقود فمن بين هذه المكونات المتعددة في أساليبها تقوم بتتبع السيرة الإحترافية في السلوك الإجرامي للجماعات الإجرامية و مراقبة نوعية الخبرة المكتسبة لديهم بالنظر الى التراكم الإجرامي، ولهذا فهم يركزون على ضبط الخصائص الثقافية للمناطق الجغرافية التي يتحرك فيها المجرمون ، و يتمكنون من ذلك في كثير من الحالات من معرفة العوامل و الدوافع التي تقف وراء كل سلوك إجرامي كما أنهم في مكوناتهم التحليلية يركزون على تتبع الأصول الجغرافية للمجرم ، حيث تبين لنا في هذه الدراسة أن رجال الدرك

يتجهون منذ البداية الى فتح مجالات للتحقيق والتحري في المناطق التي انحدر منها آباء وأجداد المجرمين و بالخصوص في جريمة تزوير النقود، وقد وقفنا بالفعل في النماذج المعروضة والمدروسة أن أغلب المجرمين الذين يزورون النقود يتجهون لترويجها في المناطق التي انحدر منها آبائهم وأجدادهم لأنها تشكل بالنسبة اليهم مناطق أمان و نفوذ أيضا، كما أنهم يعتمدون على أسلوب آخر لا يقل أهمية وهو عدد أفراد العصابة و أهرامهم السنية ، حيث تبين لهم أنه كلما كانت علاقة العصابة الاجتماعية في الحي السكني قوية كلما أكدت على أن جذورها الجغرافية واحدة و على أنها ممكن أن تعوض القرابة الدموية ، حيث أنه كلما كانت العصابة الاجتماعية كلما كان عدد الأفراد واسعا وهو العامل الذي يجد فيه أفراد هذه العصابات وقتهم الكافي لتغطية نشاطاتهم بنوع من السرية و الكتمان و لهذا فإن المصالح الأمنية إنما توصلت الى تفكيك هذه الشبكات بطرق عرضية غير مباشرة من خلال نشاطات الأسواق و أسواق الجملة و المحلات المنفردة و الباعة المتجولون ففي هذه الفضاءات تنعكس أمانا قوة هذه العصابة الاجتماعية و يبرز معها ذكاء المصالح الأمنية، و عليه فإننا نؤكد صحة وقوة مشروع الطموح الاجتماعي اللامتناهي و نعتبر أن متغيرات الدراسة تشكل علاقة ترابطية قوية تجعلنا نبرز أهمية فهم الظروف و العلاقات السوسيولوجية التي تدفع بالمجرمين للقيام بهذه السلوكات طمعا في تحقيق ترقية اجتماعية نوعية و فاضلة.

II. نتائج الدراسة

يتبين لنا فعلا من خلال مضامين هذه الدراسة أنها تثبت من جهة جسامه ضرر تزوير العملات النقدية في إطار الطموح اللامتناهي للأفراد على الإقتصاد الوطني و تأثيرها في الإخلال بمستويات القدرة الشرائية لمختلف الفئات الاجتماعية كما عكست المعطيات التي تحصلنا عليها على وجود مجهود تقني كبير تضطلع به الفروع القضائية من خلال الأجهزة الأمنية في العمل على وضع حد لعصابات تزوير النقود، فنحن و بعد الخبرة النظرية و الميدانية التي توفرنا عليها من خلال إحتكاكنا بعدد الأجهزة الأمنية و زيارتنا المتكررة لمخبر بوشاوي المتخصص و جلوسنا لعدة مرات مع خبراء مكافحة هذه الجريمة إستطعنا أن نكون فكرة واسعة و دقيقة عن عصابات مزوري النقود، و لهذا نشعر بأن هذه الدراسة أحاطت إحاطة وافية بما يجري في عالم تزوير النقود و الإطلاع على العوامل السوسيوقافية التي تدفع العديد من الأفراد الى إحتراف جريمة التزوير تجاوبا مع أجواء الإغراءات المادية التي تمارس ضغطا على كثير من الفئات الاجتماعية ليس بالضرورة الفئات المهمشة ، و من ثم يمكن القول أنه توجد إستجابات متعددة الأغراض و النزعات للدخول في عالم التزوير لتحقيق إرتقاء اجتماعي سريع و التوفر ما أمكن على أحجام ضخمة من الأموال المتحصل عليها بترويج النقود المزورة و الدخول بذلك في شبكات لإستثمار مشبوهة خاصة في سوق العقارات الثابتة و المتنقلة و في مجال السندات البنكية و في الإتجار في قطاع الخردوات و النفايات الصلبة.

III. خاتمة:

على هذا الأساس فقد بنينا الإطار التحليلي و النظري للدراسة وبالطريقة و الكيفية التي تسمح لنا من الإقبال على الدراسة بكل ثقافة و تخصص و العمل على استخراج كل المعطيات المتعلقة بالأصول الإجرامية لهذه الأفعال الخطيرة، فلا يكفي أن نقف على طبيعة الفضاء الجغرافي و الهرم السني و الثقافة التقنية المتخصصة ولا العلاقة القرابية فقط، بل سعيانا وراء ذلك إلى استخراج اهم مكونات الفكر الإجرامي الجماعي وكيف يسعى من خلال جرائم تزوير النقود إلى تدمير كيان الجماعة و الإضرار بالمصالح العليا للبلد، فالتأمر على الوحدة النقدية للبلد هو تأمر علميا لوحدة التاريخية و الجغرافية للجزائر، وهو ما يجب الاهتمام به من الناحية السوسيولوجية لاستخراج مكونات الظاهرة من كل أوجها و مناحيها المختلفة.

الإحالات والمراجع:

- بن رامي مصطفى، إقبال الأفراد على جريمة تزوير النقود جامعة سعد دحلب البلدية، 2011.
- محمد زكي أبو عامر، علم الإجرام والعقاب، الدار الجامعية، بيروت، 1992.
- سعيد عيادي، البراديعم الإسلامي وإعادة البناء الحضاري، دار قرطبة، الجزائر 2009.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الطفل: دراسة علم الاجتماع النفسي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 1998.
- فرج علواني هليل، جرائم التزوير والتزوير، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.
- بوسقيعة أحسن، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، دار هومة للتوزيع والنشر، الجزائر 2006.
- عبد الله سليمان، دروس في شرح قانون العقوبات الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998.
- المجلة القضائية، قرار الغرفة الجزائية، ملف 313162، 2003.